



اي حل للجدار يمر عبر اميركا.

بناء إسرائيل جدار الإسمنت: اللجنة الثلاثية و"اليونيفيل" مفتاحا للحلّ

يتحفظ لبنان عن بناء اسرائيل جدارا اسمنتيا في منطقة رأس الناقورة بسبب خرقة الخط الازرق، وشموله نقاطا يعترض عليها بلغت 13 نقطة، في حين تصر هي على بنائه، ضاربة عرض الحائط التحذيرات اللبنانية ومحاولة الوساطة الاميركية التي بدأها نائب مساعد وزير الخارجية الاميركي دايفيد ساترفيلد وتابعتها وزير الخارجية الاميركي ريكس تيلرسون

في قصر بعيدا في 31 كانون الثاني الماضي كلاما واضحا، مفاده ان لبنان يعلق اهمية كبرى على الدور الذي يجب ان تلعبه الامم المتحدة لمنع اسرائيل من بناء الجدار الاسمنتى، على طول الحدود اللبنانية الجنوبية قبل تصحيح النقاط مع لبنان الذي وقع في 9 شباط عقود الاستكشاف والتنقيب مع 3 شركات فرنسية وإيطالية وروسية، تمهيدا لبدء عمليات التنقيب في الرقعتين (4) و(9). الرقعة الاخيرة محاذية للحدود الجنوبية، وتقع 5% منها ضمن المساحة المتنازع عليها وهي 860 كيلومترا مربعا.

كان مستبعدا ان تستجيب اسرائيل مناشدة المجلس الاعلى للدفاع برئاسة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي عبّر بوضوح عن ان هذا الجدار خرقة واضح للقرار 1701. وقد سمع مساعد الامين العام للامم المتحدة للشؤون السياسية ميروسلاف جنكا الذي استقبله الرئيس

في قصر بعيدا في 31 كانون الثاني الماضي كلاما واضحا، مفاده ان لبنان يعلق اهمية كبرى على الدور الذي يجب ان تلعبه الامم المتحدة لمنع اسرائيل من بناء الجدار الاسمنتى، على طول الحدود اللبنانية الجنوبية قبل تصحيح النقاط مع لبنان الذي وقع في 9 شباط عقود الاستكشاف والتنقيب مع 3 شركات فرنسية وإيطالية وروسية، تمهيدا لبدء عمليات التنقيب في الرقعتين (4) و(9). الرقعة الاخيرة محاذية للحدود الجنوبية، وتقع 5% منها ضمن المساحة المتنازع عليها وهي 860 كيلومترا مربعا.

كان مستبعدا ان تستجيب اسرائيل مناشدة المجلس الاعلى للدفاع برئاسة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي عبّر بوضوح عن ان هذا الجدار خرقة واضح للقرار 1701. وقد سمع مساعد الامين العام للامم المتحدة للشؤون السياسية ميروسلاف جنكا الذي استقبله الرئيس

الفائت. اذ اجتمعت اللجنة الثلاثية الممثلة بضباط من الجيش اللبناني وضباط من جيش العدو الاسرائيلي و"اليونيفيل"، وجرى تناول هذا الموضوع، وكان لبنان واضحا انه اذا اقدم الجيش الاسرائيلي على هذه الخطوة سوف تعتبر اعتداء على السيادة.

لا يبدو ان اسرائيل اقتنعت او تراجعت، غير ان لبنان قرر مواجهة اي اعتداء اسرائيلي جديد بكل الوسائل والسبل الدبلوماسية وفق ما عبّر عنه المجلس الاعلى للدفاع الذي عقد اجتماعا في 7 شباط 2018.

واوضح البيان الصادر عن الاجتماع "ان لبنان يرفض بناء الجدار في هذه النقطة بسبب انحراف الخط الازرق 40 مترا داخل الاراضي اللبنانية، ما سيؤدي الى فقدان الاف الكيلومترات من الحقوق البحرية والبلوك (9)، كون النقطة البرية المتحفظ عنها ستكون الركيزة والمنطلق لترسيم الحدود البحرية".

هذا يعني بما لا لبس فيه ان ثمة اطماعا اسرائيلية واضحة وصريحة في ثروة الغاز والنفط في المياه الاقتصادية الخالصة للبنان، وليست الحدود البرية الا جسرا للعبور الى "شفت" الغاز اللبناني.

وتشرح اوساط دبلوماسية لبنانية متابعة لهذا الملف، الترابط بين ترسيم الحدود البرية والبحرية بقولها: "عند ترسيم الحدود البحرية يتم الانطلاق دوما من البر الى البحر، وعندما يجري الانطلاق من البر يتم الدخول بعمق اكبر في البحر لمسافة

تكون مضاعفة بحرا، وبالتالي فان كل 5 امتار على البر قد تكون 20 مترا في البحر، وقد تحتوي هذه المساحات على كميات كبرى من الغاز والنفط. لذا فان تحفظ لبنان استراتيجي".

وردا على سؤال حول امكان اثاره هذا الملف في مجلس الامن من الحكومة اللبنانية، اشارت الاوساط الدبلوماسية الغربية في نيويورك الى انه يمكن لبنان ان يقدم شكوى الى قيادة "اليونيفيل"، وان يثير الموضوع في الجمعية العامة للامم المتحدة ومع مجلس الامن عبر بعثته الدبلوماسية الدائمة، خصوصا قبل انعقاد الجلسة المقبلة حول تقييم القرار 1701 المقررة في اذار الحالي، مشيرة الى "ان المسؤولين السياسيين اللبنانيين والبعثة الدبلوماسية اللبنانية يحتاجون الى "لوبي" مستمر وفعال وقوي الى جانب اعضاء مجلس الامن".

وقالت: "من الصعوبة بمكان ارغام الاسرائيليين على تغيير موقفهم، لان هذه الطريق تمر واقعيا عبر الولايات المتحدة الاميركية".

تضيف: "على المدى الطويل، ثمة طريق اخرى امام

”

اللوبي اللبناني ضروري قبل
صدور تقييم القرار 1701

“



لا رأي ملزما لمحكمة العدل الدولية.

لبنان تتمثل في تقديمه شكوى الى محكمة العدل الدولية التي لا يزال رأيها حول الجدار الاسرائيلي عام 2004 ماثلا في الاذهان، وشكل حكما قانونيا فريدا. لكن، كما نعلم جميعنا، فان الجدار بني في الضفة الغربية وبالتالي فان رأي المحكمة غير الملزم لا يمكنه ان يشكل فارقا على ارض الواقع. كما ان هذا الامر لا يدعو الى التفاؤل في تلك المحكمة لان اسرائيل ليست عضوا فيها".

يذكر ان المحكمة قالت وقتذاك ان الجدار العازل في الاراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي وغير قانوني.

وتخلص الى ان من الاجدى بالاسرائيليين "البناء ضمن الجهة التي تخصهم من الخط الازرق التي ليست عرضة لاية تساؤلات او نزاع. لكن اذا اصرت على البناء في النقاط المتنازع عليها، عندها لن يكون ثمة حل قانوني".

هل من الممكن ان تتحرك المجموعة العربية لتتقدم بشكوى امام محكمة العدل الدولية باسم لبنان كما فعلت عام 2004 في موضوع الجدار العازل في فلسطين المحتلة؟ خصوصا وان الكويت عضو غير دائم في مجلس الامن بدءا منذ بداية السنة الجارية وقد ترأس المجلس مرتين في غضون عامين من عضويتها؟

تجيب الاوساط الدبلوماسية اللبنانية: "عندما تقدمت المجموعة العربية بشكوى ضد اسرائيل امام محكمة العدل الدولية، اعطت المحكمة رأيا غير ملزم بغض النظر عما اذا كانت الدولة عضوا فيها ام لا، وهذه المحكمة لا تحاكم بل تعطي رأيا قانونيا. لكن تجدر الاشارة الى ان المجموعة العربية في تلك المرحلة كان موقفها مغايرا تجاه اسرائيل، وقد تبدلت الظروف راهنا، وبالتالي من الصعوبة ان يقنع لبنان الدبلوماسية المجموعة العربية بتقديم شكوى باسمه في لاهاي".

في الحراك اللبناني الدبلوماسي اثار ت مندوبة لبنان الدائمة لدى الامم المتحدة في نيويورك السفارة امال مدلي الامر في بيانها الاول بعد تسلمها منصبها، قبل انعقاد جلسة مجلس الامن في 24 كانون الثاني الفائت، كذلك ارسلت رسالة الى المجلس والامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيرس توضح فيها وجهة النظر اللبنانية.

تجدر الاشارة الى ان مندوب لبنان الدائم سابقا في نيويورك السفير نواف سلام عبّر اخيرا احد قضاة محكمة العدل الدولية.